المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية: ISSN : 2716-7984
المجلد 02 ، العـدد: 01، جوان 2020

التنظيم العسكري لإيّالة الجزائر من خلال الكتابات الفرنسية (1671-1830)

Military organization to support Alegria Through French writings(1671-1830)

د.بن جبور محمد[1]

جامعة وهران 1أحمد بن بلة

ملخص: تتناول هذه الدراسة التراتيب العسكرية التي أقامها العثمانيون في الجزائر في أواخر العهد العثماني، من خلال ما ذكرته الكتابات الفرنسية، كالقناصلة والرحالة، ومجموعة من المؤرخين، الذين اعتبروها جمهورية عسكرية. وقد اعتبرت المؤسسة العسكرية القاعدة الأساس التي يرتكز عليها نظام الحكم العثماني بالجزائر، هذا النظام الذي طبقه الأتراك بحزم ، وإن اصطباغ الإيالة الجزائرية بالصبغة العسكرية يعود إلى الظروف التي تأسست خلالها الإيالة، حيث أقام العثمانيون حكمهم، اعتمادا على فكرة اعتبار السلطان هو القائد الأعلى لكل الهيئات السياسية والعسكرية والدينية في الدولة، ولتجسيد هذه الفكرة، طبق الأتراك نظاما إداريا صارما ومحكما، فقاموا بربط التقسيمات الإدارية مع بعضها على شكل حلقة متسلسلة، تبدأ بأصغر حكام الوحدات في الدولة، وتمر بحكام الولايات، إلى أن تنتهي بالباب العالي مركز السلطة العثمانية، وكان النظام الإداري في الإيالة الجزائرية يشكل جانبا مهما في العلاقات بينها وبين السلطة المركزية في استنبول. واقد وجدت الإيالة الجزائرية نفسها ملزمة بالحفاظ على طابعها العسكري، حتى تتمكن من التصدي للهجمات التي كانت تتعرض لها من حين لآخر من طرف بعض الدول الأوروبية، ومن أشهر الحملات التي تعرضت لها الإيالة في القرنين [17 و18]، حملات فرنسا في سنوات 1665 و1684، وحملة الدانمارك عام 1770 وإسبانيا 1775وعام1784.

---

[1] - اسم الباحث المرسل: د.بن جبور محمد، جامعة وهران1 أحمد بن بلة،
البريد الالكتروني: bendjebourmed@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الايالة، الجزائر، العسكرية، الإنكشارية، اسطنبول، الحملات،النظام

This article deals with the military arrangements established

by the Ottomans in Algeria in the late Ottoman period, through what the French writings mentioned, such as consuls and travelers, and a group of historians, we find that they considered a military republic. The military establishment has been considered the basic base on which the Ottoman regime in Algeria is based, this system that the Turks firmly applied.

The pigmentation of the Algerian hierarchy with the military character is due to the circumstances during which the hierarchy was established, where the Ottomans established their rule based on the idea of considering the Sultan as the supreme leader of all political, military and religious bodies in the state. Some of them are in the form of a chain link, starting with the smallest rulers of units in the state, and passing through the governors of the states until it ends in the High Gate, the center of the Ottoman authority, and the administrative system in the Algerian assignment was an important aspect in the relations between them and the central authority in Istanbul.

The Algerian dependency found itself obligated to preserve its military character, in order to be able to confront the attacks that it was subjected to from time to time by some European countries, and the most famous campaigns against which the dependency was experienced in the two centuries [17 and 18] France's campaigns in the years 1665 and 1684, and one Denmark in 1770, Spain in 1775 and in 1784.

Key words: El Ayla, Algeria, the military, the Janissaries, Istanbul, the campaigns, the regime .

المقال:

كانت المؤسسة العسكرية في الجزائر قائمة على دعامتين الجيش البري، المتمثل في الجيش النظامي وفرق الأوجاق الإنكشارية، بالإضافة إلى فرق أخرى تضم الجند الاحتياطيين، وعشائر المخزن، وهناك البحرية التي كانت تشكل مظهرا بارزا في قوة الإيالة الجزائرية العسكرية[1]، أي الجيش النظامي في الإيالة، أو ما يصطلح عليه في وقتنا بالجيش المحترف يقصد به جنود الدولة ذوي المعاشات، أو الأوجاق في الدولة العثمانية، وكانت هذه المؤسسة العسكرية تنقسم إلى قسمين قسم يتكون من المشاة، وقسم آخر يضم الفرسان ذوي المعاشات، وكان كل قسم يتكون من عدة فرق عسكرية[2] الذي كان على شاكلة النمط العثماني، حيث كان يضم المشاة المتكونة من الإنكشارية، ورجال المدفعية، وكان القسم الآخر من الجيش يضم فرقة الفرسان[3].

أولا: الإنكشارية:

تعتبر فرقة الإنشكارية في المؤسسة العسكرية العثمانية بمثابة القوة الضاربة حيث كانت من أقوى الفرق وأكثرها عددا وأشدها بأسا في الإيالة الجزائرية، ويعود تأسيس هذه الفرقة في الجزائر إلى سنة 926 هـ/ 1520م، عندما أرسل السلطان العثماني "سليم الأول" ألفي جندي انكشاري وأربعة آلاف من الجند المتطوعين، وكانت الإيالة تتمتع بحرية تنظيم عمليات التجنيد في الأقاليم العثمانية الأخرى، لتعزيز قوتها العسكرية[4]، وكان الجند الإنكشارية ينحدرون غالبا من أسر مسلمة، وفي بعض الأحيان من غير المسلمين، وكانوا ليسوا في حاجة إلا للتدريب، ومعرفة النظام الداخلي للإيالة، وقد استمرت الجزائر في عملية

[1]D'hosson tableau général de l'empire ottoman, paris imprimerie des messieurs T I 1787 .T II1790 ; TI1820 ; P 392.

[2]Venture de paradis Tunis et Alger au 18éme siècle mémoire et observation rassemblés par joseph coq paris sindbad 1983 p30-32.

[3] Grassi, alféo, charte Turque, ou organisation religieuse civile et militaire de l'empire ottoman. Raris 1825 Ti, P 60.

[4]Deny Jean, les registres de solde, des janissaires d'alger in R.A. 61/1920 p61.

التجنيد حتى أواخر القرن الثامن عشر[1]، وكانوا يتمتعون بنفس الامتيازات الكبيرة التي حصل عليها انكشارية استنبول، نظرا لحاجة الإيالة إليهم، وقد منحت لهم تسهيلات وحقوق مادية ومعنوية، وكانت للإيالة الحرية التامة في تنظيم عمليات تجنيد المسلمين من الأقاليم العثمانية لسد حاجياتها داخل المؤسسة العسكرية[2]، وكان انكشارية الجزائر ينحدرون من أسر غير مسلمة ومسيحية يؤتى بها من الولايات العثمانية الأخرى كالبلقان، وتدمج مباشرة في الجيش الانكشاري[3]، وقد اعتمدت الإيالة على جلب الشباب من المناطق الأخرى التي كانت تابعة للدولة العثمانية في أوروبا وآسيا، وبعد توزيعهم كان يتم تسجيلهم من قبل "الدفتر دار" الذي يدون خصوصيات كل جندي، أي تسجيل بلده، إسمه، واسم والده ومهنته[4]، والمهمة التي أسندت إليه في الجيش، وبعد إدماج الجند في الانكشارية كان يتم تعيينهم في "الوحدات العسكرية الأربعمائة والعشرين"، وهي وحدات الجيش الانكشاري لإيالة الجزائر[5]. وكان الجيش الإنكشاري في استنبول موزعا على مائة واثنان وتسعون وحدة عسكرية، بيد أن عدد الجنود في هذه الوحدات العسكرية الموجودة في استنبول كانت تفوق ما كان موجودا في إيالة الجزائر بالضعف وأكثر [6].

ثانيا: الأوجاق:

أما فيما يتعلق بكلمة "أوجاق" التي كان استعمالها شائعا في الباب العالي، فقد استعملت في عاصمة الخلافة بمعنى "الجيش النظامي" وبمعنى "الفرقة العسكرية الكبيرة" في نفس المؤسسة العسكرية، أما في إيالة الجزائر فقد كان يطلق على مصطلح الأوجاق بثلاثة تسميات، أو معان، فكان يشار إليها بمعنى "الوحدة العسكرية الكبيرة في الجيش

[1] Venture de Paradis, op cit PP 160 –215.

[2] Venture de Paradis, op cit, P 125.

[3] عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 1980، (ج 1)، ص 473.

[4] Ricaut-E-Histoire de l'empire ottoman, Paris Sébastien, 1670, P 45.

[5] Venture de Paradis op cit, P 176 160.

[6] D'hosson, Tableau général de l'empire ottoman 1787 –1790, Paris 1820, P 392.

الانكشاري"، وبمعنى "الجيش النظامي"، كما كان لهم معنى آخر يدل على إيالة الجزائر ذاتها[1]، وعموما فإن كلمة أوجاق هي التي كانت اكثر تداولا خلال هذه الفترة، وكان الجيش النظامي بالجزائر يقيم في ثكنات عسكرية وهي ثمانية كانت تسمى "دار الانكشارية"، أو "قشلة" وتعني المعسكر وكان كل معسكر يحتوي على عدة ثكنات تسمى كل واحدة منها باسم "أوده"[2] للدلالة على المعسكر، وحتى يتم التمييز بين المعسكرات التي كانت موجودة في الإيالة، فقد سميت كل وحدة باسم خاص بها، وكذلك بالنسبة للثكنات، كاسم المعسكر القديم، والمعسكر الجديد للتمييز بين المعسكرات الثمانية التي كانت موجودة في الجزائر، وقد اعتمد هذا النظام منذ عهد السلطان محمد الفاتح (855 –866 هـ) (1451 –1480 م)[3]، وقد طبق فبي الإيالة الجزائرية عام 1516، أي بعدما فتح عروج مدينة الجزائر.

وإذا كانت فرق وحدات الجيش الانكشاري في الباب العالي موزعة بانتظام على الثكنات أي وحدة عسكرية في كل ثكنة[4] فإن النظام كان مختلفا تماما في الإيالة الجزائرية، حيث كانت بعض الثكنات تضم عدة وحدات عسكرية ومن بين هذه الثكنات "ثكنة الرايس صالح" والتي كانت تضم وحدتان عسكريتان، و"ثكنة ادريس أغا" التي كانت تسكنها ثلاث وحدات عسكرية انكشارية[5]، وعلى عكس ما كان سائدا في استنبول ، حيث كانت توكل عملية تنظيم وتنظيف الوحدات العسكرية للجنود أصحاب الرتب الدنيا في الوحدات العسكرية، فإن هذه المهمة أوكلت في الإيالة الجزائرية لبعض الأسرى الأوروبيين والخدم[6].

[1]Deny, Jean, sommaire des archives Turques du Caire, Paris 1930, P 40 –41.
[2]Burbruegger. A. Casernes des janissaires in RA 3/1858 –59, P 136 – 137.
[3]Venture de Paradis op cit, P186.
[4] Venture de Paradis op cit, P 186.
[5] Deny Jean op cit, P 223.
[6]Venture de Paradis op cit, P185.

وكان الجندي في الجيش الانكشاري بالإيالة يعرف حسب ما أوردته بعض السجلات الرسمية لوثائق الأرشيف الوطني الفرنسي باسم "يولداش" بمعنى الجندي الجديد ثم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم وقد اصطلح هذا الاسم اعتمادا على طبيعة الحياة اليومية التي كان يقضيها الجند وعلاقتهم ببعضهم البعض، وكان كل جندي ينادي زميلا آخر بهذا الاسم، ولذلك كان هذا المصطلح يحمل معنى "الرفيق"، أو "الزميل"، وكان الجندي المتطوع في وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة يطلق عليه "يولداش"، ويبقى يحمل هذا الاسم مدة ثلاث سنوات، وبعدما يتعود على الحياة العسكرية ويكتسب الخبرة يلقب باسم "إسكي يولداش" أي الجندي القديم [1]، الذي تمنح له كل الظروف والفرص للتدرج في الرتب حسب مستوياتها، وهذا اعتمادا على القانون الذي سنه السلطان العثماني مراد الأول (1360م–1389م) (761هـ–791هـ) المتعلق بالنظام الداخلي للجيش الانكشاري الذي يجعل من الأقدمية في الخدمة العسكرية المقياس الوحيد الذي يعتمد عليه الجندي الانكشاري وبموجبه تمنح له الرتب العسكرية، بيد أن الجندي في الإيالة الجزائرية كانت له حرية التصرف في أقدميته بالجيش، لدرجة بيعها لمن هو أدنى منه في الأقدمية من رفقائه، ولذلك منحت للباشا صلاحية ترقية الجند، وكان باستطاعته أن يرقي من يشاء من الجنود ومنح الرتب العسكرية التي يرغب فيها، وبالتالي لم يتقيد الجزائريون بقانون السلطان مراد الأول[2] بينما ظل الحكام في الباب العالي بإستنبول مقيدين به، ولم يستطع أحد منهم التحايل عليه، أو تجاوزه بتعيين من يرغب فيه من الجند الانكشاري في الرتب التي لا يستحقونها، وقد بقي هذا القانون ساريا وظلت الأقدمية معيارا ومقياسا لتحديد الرتب، وترقية الجند[3] حتى مجيء السلطان العثماني محمد الثاني (1808 –1839) الذي استطاع إلغاء هذا القانون الخاص بالرتب العسكرية داخل الجيش الانكشاري عام

[1]Esterhozy Wolsin de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris Charles. Cassetin, 1840, PP 232 –233.
[2]Venture de Paradis, P 181.
[3]Thortan, Th, Etat actuelle de la Turquie, traduit de l'anglais Paris 1812 T. I.II, P 42 –56.

1826[1]، وكان نظام الخدمة العسكرية داخل وحدات الجيش الانكشاري بالإيالة نظاما عثمانيا بحتا في شكله العام، بيد أنه كان يختلف في بعض الميادين والجوانب، خاصة فيما يتعلق بطبيعة الخدمة، وحجم الوحدات العسكرية، وقد تدرج الجندي الانكشاري في الجزائر ابتداء من وكيل الخرج وانتهاء بآغا الانكشارية، وهي نفس الرتب التي كانت موجودة في العاصمة العثمانية استنبول[2].

ثالثا: نظام الترقية:

وقد اعتمدت الإيالة في نظام الترقية على تعيين أقدم الجنود في رتبة وكيل خرج[3] والتي كان يستفيد منها عدد كبير من الجند، حيث كان أحدهم يشرف على وحدة عسكرية، وفي بعض الأحيان يكلف أكثر من اثنين بالإشراف على الوحدة العسكرية التي يكون فيها عدد كبير من الجند، وكانت من مهامه التي يقوم بها داخل الوحدة هي الإشراف على النفقات اليومية وتوفير المواد الغذائية وما يحتاجه الجند في حياتهم اليومية، وكان يساعده في تسهيل مهامه مساعد يعرف "بويكل خرج ألتي"، وهذه الرتبة لم تكن موجودة في الجيش الانكشاري لإستنبول[4]، وكان أقدم وكلاء الخرج يستفيدون من الترقية وصولا إلى رتبة أعلى ضابط على مستوى الوحدة العسكرية وهو بذلك قائدها الأعلى[5]، وكان باشا الجزائر يقوم بتعيين قواد الحاميات العسكرية وتوزيعهم على مدن الإيالة، وكانت تعرف باسم "النوبة"، التي كان يشرف عليها قائد عسكري يسمى "بقائد النوبة" الذي يرقى فيما بعد إلى رتبة باشا أي ضابط سامي في الجزائر، وكان الباشا يعين البعض منهم للإشراف على

---

[1] Venture de Paradis, P 35.

[2] Show (Dr) Voyage, dans la régence d'Alger 2éme édition Tunis 1980, P 158 –162.

[3] D'ohssan, op cit P 395.

[4] ، P 42 Deny op cit.

[5] باريس أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية Mr Algérie صندوق 314 المذكرة 26 وهي مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، ص 57 –58.

المهام الخارجية المتعلقة بالسياسة الخارجية للإيالة وعلاقتها الدولية، وكذلك قيادة الحملات العسكرية لتعزيز الحاميات ومساعدتها لجمع الضرائب من السكان، بالإضافة إلى حصولهم على العضوية في الديوان[1].

وحسب ما كان معمولا به بالنسبة للنظام العسكري بالإيالة الجزائرية، فإن الترقية العسكرية كانت تتم كل شهرين قمريين بترقية الجند وصولا إلى آغا الانكشارية[2] ونائبه المكلف باستتباب الأمن داخل المدينة، وكانت رتبة آغا الانكشارية تعتبر في الإيالة الجزائرية رتبة شرفية يكافأ بها الجندي الانكشاري[3] حيث يصبح يشرف على قيادة الجيش والأمن، لكنه لم يكن يستمر في منصبه سوى شهرين قمريين، ولذلك كان يلقب (بآغا القمرين) وقد اعتمدت الإيالة على هذا النظام في الترقية والتعيين حتى لا يتعاظم نفوذ هذا الآغا، وتكون له فرصة تشكيل فئة معارضة للحكم، أو محاولة العصيان والإطاحة به، وخلال المدة القصيرة هذه، كان الآغا يتلقى أعلى مرتب في الإيالة، وكان يقيم في مكان خاص به يوجد خارج دار الإمارة وتفرض عليه الرقابة الشديدة، حيث يمنع من زيارة أقاربه، أو الاتصال بأهله إذا كان متزوجا، وهو بذلك يعيش حياة الجندي الانكشاري الحقيقي، وكان يستدعى لحضور الجلسات التي يعقدها الديوان في موكب يدل على مكانته ومنزلته، حيث كان يجلس إلى جانب الباشا من شماله، ثم يلي بعده باقي الضباط حسب درجاتهم ورتبهم العسكرية[4]، وبهذه الرتبة أي "آغا الانكشارية" كان الجندي الانكشاري ينهي خدمته العسكرية بإيالة الجزائر، ليصبح فيما بعد يسمى "بمعزول آغا" أي "الجندي المتقاعد"، حيث يمنح له حق التمتع بحقوقه المادية والمعنوية، وتعطى له حرية اختيار المكان الذي يريد العيش فيه والذي يراه مناسبا لمكانته، وقد تمتع الآغاوات المتقاعدين في الإيالة بمكانة مرموقة في أوساط الجند، أو العامة لدرجة أن الباشا كان يستدعيهم في كثير من الأحيان لمشاورتهم في القضايا التي كانت تتعلق بشؤون الإيالة، نظرا لخبرتهم ومعرفتهم

[1]Show op cit, P 161 -162

217– 173 [2]P venture de Paradis op cit.

[3]Venture de Paradis op cit P 175.

[4]Show op cit, P 59 –60.

بالأمور السياسية والعسكرية للجزائر[1]، ولقد كان النظام الداخلي للجيش الانكشاري بإيالة الجزائر نظاما غير معقد، حيث كانت معالمه واضحة، وكانت العلاقة بينه وبين الدولة مبنية على معرفة الجند بحقوقهم وواجباتهم نحوها، هذا النظام الداخلي الذي رسم لهم الطريق السليم الذي يسير عليه[2] الجندي، وقد تجسد هذا النظام فيما بعد في مبادئ عامة تعرف "بقانون السلطان مراد الأول" (761 –791 هـ) (1360 –1389 م) هذا القانون الذي جعل من الأقدمية في الخدمة العسكرية المعيار الأساسي والوحيد الذي تمنح بمقتضاه الرتب العسكرية، والتمتع بحقوق الجند الإنكشاريين [3].

رابعا: حقوق وواجبات الجيش الإنكشاري: (الأجور والرّواتب)

كما حدد هذا القانون حقوق وواجبات الجيش الإنكشاري، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والدينية، أي الزواج والتربية الدينية والانضباط في العمل. وكان الجنود الانكشارية يتمتعون بعدة حقوق لم يتمتع بها غيرهم من سكان الإيالة، ولم يكن هذا باعتبارهم طبقة معينة، وإنما لوضعهم القانوني بالنسبة للباب العالي، أو الديوان وكانت الأجور أو المرتبات هي من ضمن تلك الحقوق، وكان يطلق على المرتب مصطلح "علوفة" أي المبلغ من المال الذي يتقاضاه الموظف في المؤسسة العسكرية أو في الديوان من خزينة الدولة مقابل الخدمة التي كان يؤديها في أوقات السلم أو الحرب، وكان الجندي الانكشاري بالإيالة الجزائرية يتلقى نفس الأجر الذي كان يستفيد منه الجندي الانكشاري في استنبول وكان يصرف له بانتظام خلال سنة كاملة. من الخزينة المالية للإيالة، وكانت الأجور والرواتب تعتبر في الجزائر من أهم الالتزامات التي يتعهد الباشا عند توليته بالحرص على تقديمها في مواعيدها، وكان يحسب مرتب الجندي الإنكشاري في الإيالة بمجرد وصوله الميناء، وإذا صادف يوم دفع الرواتب، فإنه يستفيد من حصته رغم انه لم يباشر عمله بعد

[1]Pananti philipo, relation d'un séjour à Alger, paris chez les normand 1820 P 464.

[2] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، مارس 1973، ص 442.

[3]Thornton, TH ètat actuel de la Turquie paris T2, 1812, P 42 –65.

[1]، وكانت الرواتب في الإيالة توزع خلال شهرين، بينما كان الإنكشارية في استنبول يتلقون الأجور كل ثلاثة أشهر.

وبالتالي فإن الجند الانكشارية في الجزائر كانوا أحسن من الآخرين في المقاطعات الأخرى بالنسبة للرواتب، وكانت هذه الرواتب تسمى ويشار إليها بأسماء الأشهر، "كمرتب محرم" أو "ربيع الأول" وهذا ما أوردته بعض المصادر الفرنسية حيث ذكرت بأن الرواتب في الجزائر كان يشار إليها بأسماء الأشهر[2]، وكان أجر الجندي الانكشاري بالجزائر يحسب بوحدة نقدية وهمية اصطلح عليها "صيمة" وقد وردت هذه الكلمة في كتابات **فونتوردو برادي(Venture de paradis**) [3] وفي سجلات الجزائر الموجودة في الأرشيف الوطني الفرنسي[4] وهي كلمة تركية الأصل معناها، "العدد"، أو الإحصاء، وكانت قيمتها مع نهاية القرن الثامن عشر تعادل خمسة موزونات، [5]، وحرصا من الباشا على دوام طاعة الجند له، وانصياعهم لأوامره، فإنه اعتبر قضية دفع المرتبات من أهم الالتزامات التي يجب مراعاتها، وقد تدرجت هذه المرتبات من الصغيرة إلى الكبيرة، حيث كانت تصل إلى ثمانين صيمة، في أوقات الحروب، أو عند توليه باشا جديد وكانت الثمانين صيمة هي الحد الأقصى الذي لا يمكن تجاوزه، حسب ما ذكره لنا هنري دوقرامون (Henry Degramment) في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[6]، وعلى نقيض ما كان معمولا به في استنبول، التي كان نظام الأجور فيها لا يساوي بين الجند في الرواتب، والتي كانت تنقسم إلى ثلاثة مستويات مختلفة يمكن تحديدها حسب رتبة الجندي في الجيش

[1]Venture de Paradis, op cit P 160.

[2]Archive nationale français, MD Alger, T 13, P 51 –64.

[3]Venture de Paradis op cit, P 160 –161.

[4]Archives nationale français, MD Alger, T 13, P 14 –62.

[5] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في للجزائر في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص 272.

[6]Grammont -H- Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris 1840, P 47.

ودوره في الحروب[1]، فإن النظام بالإيالة كان مختلفا تماما حيث كان يساوي بين الجند والضباط، وكانت عملية رفع الرواتب والزيادة فيها تتم بالتساوي وبدون استثناء أحد، وكان راتب الباشا ووزرائه هو أعلى الرواتب الذي لا يمكن للجندي العادي أن يصل إليها، إلا بعد خدمة أثني عشرة أو ثلاث عشرة سنة في الجيش[2]، وكانت عملية دفع الرواتب من أهم الأحداث التي كانت تحظى باهتمام كبير لدى كبار موظفي الإدارة العثمانية، وكان يحضر في الجزائر الباشا، ووزراءه وضباط الجيش وعلى رأسهم آغا الانكشارية، وهذا ما ذكره **فونتوردوبارادي** (**Venture de paradis**) في كتاباته الخاصة بتاريخ الجزائر العثمانية[3]، وإذا كانت الدولة العثمانية قد حرصت على عقد اجتماع ديوان الرواتب كل يوم ثلاثاء من الشهر الثالث لدفع رواتب الجيش الانكشاري[4]، فإن الجزائر لم تول لذلك أي اهتمام، حيث خصصت للعملية إما موعدا مبكرا أي في بداية الشهر، أو متأخرا في نهاية الشهر، وكان "راتب شهر محرم"، يعتبر أول الرواتب في السنة، وهذا استنادا إلى وثائق الأرشيف الوطني الفرنسي وسجلات الجزائر[5]، وكانت من أهم اجتماعات الدواوين الخاصة بالرواتب، هي تلك التي تنظم في ربيع كل سنة خارج مدينة الجزائر برئاسة الخزناجي، وكانت العملية تدوم أربعين يوما، وكانت تخصص لهذا الاجتماع الخاص خيمة كبيرة يأتيها الجند حتى من المدن البعيدة التابعة للإيالة[6].

وقد كانت لهذا الديوان مكانة بارزة في أوساط الجند الانكشاريين بالجزائر لدرجة أن أصحاب المخالفات كانوا يستفيدون من العفو بمجرد دخولهم الخيمة[7]، كما أشار الأرشيف الوطني الفرنسي بأن الراتب الذي كان يتلقاه الجند في شهر محرم، وشهر ذو الحجة، كان ليس كالرواتب الأخرى رغم انه لا توجد إشارة واضحة عن هذا التمييز، إلا

[1]D'ohssano op cit, P 399.
[2] Nettement Alfred, Histoire de la conquête d'Alger, Paris 1867, P 68.
[3]Venture de Paradis op cit, P 167 –168.
[4]Panati philipo relation d'un séjour à Alger, paris 1820 P 467
[5]Les archives national français, MI 14 -228, D 13, P 64 –65.
[6]Venture de Paradis, op cit 166 –167.
[7]Venture de Paradis, op cit P 167.

أن من الجدير بالذكر هو أن هذا الراتب كان يشتمل على بعض المواد الغذائية التي يحتاجها الجند خلال السنة، وقد أشارت إلى هذا الموضوع السجلات الإدارية لمدينة الجزائر[1]، وكان الباشا ملزما بتوفير هذه المواد للجند أو تسليم ما يعادلها نقدا حتى يتسنى لهم اقتناءها من السوق، وقد استعمل العثمانيون مصطلح "أوقومانية" في استنبول، بمعنى "الكمية من المال" الخاص بشراء الحاجيات الغذائية للجند خلال السنة، وبالإضافة إلى الرواتب كانت الجزائر مكلفة بسد حاجيات الجيش الغذائية يوميا، وقد كلفت ضابطا يشرف على عملية تموين الإيالة بالمواد الغذائية وكان يسمى "اشجي باشي"، وكانت حصة كل جندي في اليوم تتمثل في أربعة أرغفة محضرة من القمح والشعير، وكان الباشا يتلقى كأي جندي عادي هذه الحصة[2]، وكان الجند يستفيدون من اللحم مرة في الأسبوع، وكان بإمكان أي جندي أن يقتني ما يشاء من اللحم في السوق، ولكن بسعر أقل بنسبة الثلث من سعره الرسمي[3]، وبالتالي فقد كان الجندي الانكشاري يتمتع بعدة امتيازات، عن نظيره في الباب العالي، حيث كان الجندي في استنبول لا يستفيد من اللحم، إلا في أوقات السفر، وكان أهم حق قد يتمتع به الجندي الانكشاري بالجزائر هو الإعفاء من الرسوم، والضرائب التي كانت تفرض من حين لآخر على العامة من الناس.

وبالنسبة لحقوق الجندي الانكشاري الأدبية في الإيالة الجزائرية فكان أهمها أن يخضع لنظام قضائي خاص، يختلف اختلافا كبيرا عن النظام القضائي الذي كان يخضع له عامة الناس في الجزائر، حيث كان المتهم من الرعية يحاكم أمام القاضي، وتنفذ في حقه العقوبة الجسدية أمام الملأ وبحضور الرعية، أما الجندي فكان يحاكم من طرف ضباط الجيش وفي مقدمتهم آغا الانكشارية، كما كان لا يسمح بمعاقبته جسديا، أو ضربه، وإعدامه إلا بشكل سري[4]، وكان لا يسمح باعتقال الجندي الانكشاري الجزائري في حالة اتهامه إلا من طرف جاويش الأوجاق الذي كان يتميز "بالقفطان الأخضر"، وكان يعاقب الجندي

[1]Les archives nationales français, MI 14 -228, D 13, P 42 –64 -65.
[2]Venture de Paradis op cit P 130 -179.
[3]Pananti, philipo op cit, P 464.
[4]Venture de Paradis, op cit P 175 –190.

في إقامة آغا الإنكشارية، وإذا كانت التهمة كبيرة وتمس بسيادة الإيالة، فإن الحكم كان يوكل إلى الباشا[1] ومن الحقوق العامة التي يتمتع بها الجندي الانكشاري في إيالة الجزائر هو "حق التقاعد"، وكانت العملية تتم بطريقتين: إما بانتهاء مهمة الجندي العسكرية، وهذا بعدما يكون قد تدرج في جميع الرتب، أو عندما يصاب بعائق يحول دون مواصلة مهامه، كالمرض المزمن مثلا، أو الإصابة، فكان من حق هذا الجندي أن يحتفظ بحقوقه وخاصة بمرتبه، كما تمنح له فرصة اختيار المكان المناسب للسكن فيه بقية عمره والذي يراه ملائما للعيش فيه[2]، وبذلك يكون الجندي قد مر بجميع الرتب التي يمر عليها الانكشارية، باستثناء عدم حصوله على فرصة مواصلة مهامه على مستوى عالي في أجهزة الدولة وفي الديوان خاصة، لقد حاول بعض سلاطين آل عثمان إصلاح أوضاع المؤسسة العسكرية[3] مثلما حاول بعض باشاوات الجزائر تنقية صفوف أجواء الجند من الفساد[4]، ومن بين تلك الإصلاحات، الحركة الإصلاحية التي قام بها علي باشا في الإيالة عام 1817، والتي جاءت بعدما أدرك خطورة عواقب سيطرة الانكشارية على الحكم، فنقل مقر الديوان من قصر الجنينة الذي كان قريبا من ثكنة الجند إلى قصر القصبة، الذي كان يقع في أعلى مدينة الجزائر ومحاطا بالمدافع، وبعد ذلك قام بتقنية الأجواء العسكرية من العناصر الفاسدة[5]، وقد ذكر لنا القنصل الأمريكي ويليم شالر(William shaler) أن علي

---

[1] أحمد الشريف الزهار مذكرات تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980، ص 44 –136.

[2] Ahd -Aman (Devaulx.A. عهد الأمان (In RA –– 1859 P 216

[3] أحمد الشريف الزهار مذكرات، المصدر السابق، ص 136.

[4] بدأت الإصلاحات بحركة السلطان سليم الثالث (1789 –1807) باستنبول، الرجوع إلى فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق: إحسان حقي ط1، بيروت، دار النفائس، 1981، ص 371.

[5] أحمد الشريف الزهار، مذكرات، نفس المصدر، ص 136.

باشا قد قتل من الانكشارية ألف وخمسمائة عام 1629[1]، وبالنسبة للذين فروا فقد ذكر لنا "فونتوردو برادي" بأن الباشا قد جهز لهم حملة لملاحقتهم في كل أرجاء الإيالة الجزائرية[2]، وقد اضطر الكثير منهم إلى الفرار واللجوء إلى الأناضول، ولم يبق منهم سوى ثلاثة آلاف وأربعمائة جندي في الثكنات وأحيل سبعمائة على التقاعد[3].

خامسا: فرق الجيش النّظامي:

وبالإضافة إلى فرقة الانكشارية التي تعتبر أهم فرق الجيش النظامي في الإيالة بشكل خاص، هناك فرق أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، ودورها البارز في تعزيز القوة العسكرية البرية، وفي مقدمة هذه الفرق، فرقة "الطوبجية" أو "المدفعية"[4]، وقد أولت الجزائر فائق العناية والأهمية لهذه الفرقة، واعتمدت عليها في الدفاع عن سواحلها التي كانت تتعرض من حين لآخر للتحرشات الأوروبية في البحر المتوسط على ضفته الجنوبية، وقد وزعت الإيالة فرق الطوبجية على أسوارها وقلاعها التي كانت تعرف باسم "طوبخانة"، ولتطوير الناحية الدفاعية للإيالة فقد اهتمت الجزائر بصناعة المدافع التي تحتاجها الفرقة وكانت تشبه إلى حد كبير المدافع التي كانت موجودة في استنبول، حيث كانت تحتوي على نقوش متنوعة الأشكال ومختلفة الأحجام، كان يزين العثمانيون بها منازلهم، ومصنوعاتهم وعمارتهم، بالإضافة إلى وجود الأهلة على الفوهة وبعض الأدعية التي كتبت بالخط العربي، وتاريخ صنعها، واسم السلطان والباشا اللذين صنع في عهدهما المدفع[5] وقد اعتمد الجزائريون في صناعة المدافع على إذابة المعادن، حيث خصصت لهذا النوع من الصناعة دارا أطلق عليها اسم "ريختكان" وهذه الكلمة هي فارسية الأصل تتكون من شطرين "ريختة"

---

[1] ويليم شالر، مذكرات ويليم شالر1816–1864، تعريب أسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنّشر والتوزيع الجزائر 1982، ص 176، وكذلك عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ج3، ص 134.

[2] Venture de Paradis, op cit P 167.

[3] Archives consulaire français, MD Amager, T 39, P 202 –205.

[4] Venture de Paradis, op cit P 200.

[5] توجد بعض النماذج من هذه المدافع في متحف الجيش الفرنسي بباريس ومتحف الجزائر ووهران.

بمعنى "صب" و"السبك"، و"كان" بمعنى المعدن[1]، وتوجد نماذج من هذه المدافع في متحف الجزائر ومتحف وهران ومتحف الجيش الفرنسي بباريس، وكان يشرف على هذه الصناعة رجل مختص في صقل المعادن كان يصطلح عليه اسم "أوسطه".

وإذا كان الجيش الانكشاري يمثله الانكشارية والطوبجية كجيش بري للإيالة، أي مشاة الجزائر، فإن "السباهية" كانوا يعتبرون الفرسان، ونظرا لكون عددهم كان محدودا إذا ما قورن بالعدد الذي كان موجودا في استنبول، فإن وجودهم اقتصر على عواصم المقاطعات الثلاث فقط "وهران"، "قسنطينة"، و"التيطري"، وكانوا يعتبرون الحرس الرئيسي للباي[2]، ولأن «فرقة السباهية" كانت تعتبر عند العثمانيين أقدم فرق الجيش في المؤسسة العسكرية[3]، وكان الجندي الذي يعين سباهيا يكون قد أنعم عليه، وكان يقود الفرقة "آغا السباهية" الذي كان يسكن في مدينة الجزائر، وكان الباشا يعتبره من أهم الشخصيات البارزة في الديوان، حيث كان الباشا يكلفه بقيادة الجيش في المعارك وبهذا تمتع السباهية في الإيالة بمكانة بارزة[4]، وبالإضافة إلى الفرق الثلاث الذي ذكرناها: أي الانكشارية، الطوبجية، والسباهية كان أوجاق الجزائر يضم عدة فرق صغيرة خاصة بالأمن والخدمة داخل الإيالة، وكانت عناصرها تختار من بين أقدم الجنود، وتمثلت مهمتهم في توفير الأمن وحماية دار الإمارة، ومن بين هذه الفرق، فرقة أطلق عليها "صولاق" وكان أعضاؤها يختارون من قدماء الجند في الجيش الانكشاري[5]، وكانوا يشكلون في مجموعهم الحرس الخاص للباشا، مثلما كانوا في استنبول يعتبرون الحرس الرئيسي للسلطان العثماني[6]، كما كانوا يرافقون الباشا عند خروجه وكان أربعة من هؤلاء الحرس يجلسون إلى جانب الباشا في القصر

[1] محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت، 1918، ص 167.

[2]Venture de Paradis, op cit, P 176.

[3]Grassi, alfèo charte turque ou organisation rèligieuse, civile et militaire, de l'empire ottoman, paris, 1825 T 1, P 95.

[4]Venture de Paradis, op cit T 1, P 176.

[5]Show, Thamas op cit P 162.

[6]D'ohssan, op cit, P 291 –T 3.

لحمايته من أي خطر قد يحوم حوله[1]، وكانوا يتزينون بلباس خاص يليق بمكانتهم عند الباشا.

وكانت فرقة "بيكلر" تأتي في المكانة بعد فرقة "صولاق" وكانت مهمتهم على نقيض ما كانوا يقومون به في استنبول حيث تمثلت في حماية السكان ومراقبة الأحياء الصغيرة بينما في استنبول وكانوا يقومون بمهمة الاتصالات الخارجية للسلطان العثماني[2]، والفرقة الأخرى من الجاويشية كان جنودها يختارون من بين الأوجاق الذين يمتازون باللياقة البدنية، والعضلات القوية، وكانت وظيفتهم تتمثل في مراقبة الجند، وإلقاء القبض على المشبوهين والمتهمين منهم[3]، ومثلما كان سائدا في المقاطعات الأخرى التابعة للدولة العثمانية فقد كان يترأس هذه الفرقة ضابط يعرف "بجاويش باشي" الذي كان يرافق "الباشا" ويجلس إلى جانبه وينفذ أوامره ويقوم بتعيين الجاويشية[4]، وعلى نقيض ما كان موجودا في الباب العالي وبعض الولايات العثمانية الأخرى كمصر، وتونس، فإن عدد الجاويشية كان لا يتعدى إحدى عشر جاويشا، واحد منهم كان يساعد آغا الانكشارية في مهامه، أما العشرة الباقون فكانوا يرافقون الباشا[5] فالسبعة القدماء منهم عرفهم "فونتوردي برادي" باسم الجاويشية الكبار، والثلاثة الآخرون الجاويشية الصغار[6] وقد ذكرهم دوسون باسم "كوجوك جاوشلر" بمعنى الجاويشية الصغار[7].

وتجدر الإشارة إلى الفرقة الأخيرة في أوجاق الإيالة وهي فرقة "إزباندود" والكلمة أصلها فارسي وتكتب "إزباندید" أو "إزبانديت"، ومعناها قاطع الطريق، أو اللص، اعتمادا على ما ورد في القاموس[8]، وهذه الفرقة كانت تضم الأشخاص المعاقبين

[1] Grassi, op cit P 96
[2] Show, op cit P 162.
[3] Venture de Paradis, op cit P 190 –193.
[4] Venture de Paradis,op cit P 190 –193.
[5] ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في عصر العثماني، عين شمس القاهرة 1975، ص 207.
[6] Venture de Paradis op cit P192.
[7] D'hossanop cit P 220 –395.
[8] محمد علي الأنسي المصدر السايق ص 196.

والمغضوب عليهم، واللذين استفادوا من العفو، بعدما التمسوا الصفح وتابوا وحاولوا التكفير عن أخطائهم[1]، ورغم ذلك فقد اعتبرت فرقة إزباندود السيف المسلول للإيالة، "فالإزباندي" كانت تعني كذلك الشخص "البائس" و"الغاضب"، وكانوا يختارون من عناصر الجيش الانكشاري اللذين يمتازون بالشجاعة وروح المغامرة[2]وكانت فرقة الإزباندود توضع في مقدمة الجيش خلال المعارك، كما كانت تكلف بمهمة مباغتة العدو، والاقتحام، والاعتماد على حرب "الكمائن"، وقد خصصت الجزائر لهذه الفرقة مكافآت حسب أهمية العمل الذي كانوا يؤدونه، وبخاصة في حالات الانتصار الذي كانوا يحققونه، وحسب حجم الغنائم التي كانوا يغنمونها في الحروب. وقد ذكرت لنا بعض الكتابات الفرنسية بأن فرقة ازباندود قد أولتها الإيالة أهمية كبيرة وكانت تتلقى من حين لآخر الهدايا والغنائم [3]، إذا كنا قد علمنا بأن الجيشان الإنكشاري والنظامي في الجزائر كان يمثلهما الأوجاق، فإن عشائر المخزن كانت تمثل الجيش الاحتياطي، وقد ظهرت هذه العشائر طبقا لفلسفة الحكم عند العثمانيين الذين اعتبروا الخدمة داخل المؤسسة العسكرية هي من أهم واجبات المسلم، ولذلك جرى تقسيم الرعية إلى فئتين:

الفئة الأولى كان تؤدي الخدمة العسكرية وتعتبرها واجبا مقدسا فكانت تتمتع بامتيازات عدة، كالإعفاء من الضرائب، وتلقي المرتبات، والاستفادة من الغلال، والمواد الغذائية [4]، أما الفئة الثانية التي لم تكن تؤدي واجب الخدمة العسكرية، فكان عليها الاعتماد على إمكانياتها لتدبير شؤونها، ولم تكن تستفيد من عملية توزيع الأراضي، وكانت تخضع لنظام ضرائبي الذي كان يمثل مصدرا رئيسيا لدخل الدولة [5]. وقد انتشرت عشائر المخزن في عدة مناطق من الجزائر، وكانت تطلق عليها عدة أسماء، "كالزمول"، ومفردها

[1]D'ohssan op cit P 395.
[2]Venture de paradis, op cit P 190 –193.
[3]Esterhary, Walsun, de la domination Turque dans l'ancienne reguere d'Alger, Paris 1840, P 247 –248.
[4]Esterhazy op cit, P 247 –248.
[5]Thorntan, op cit P 45.

"زمالة"، أو "الدوائر"، ومفردها دائرة، و"البرجية"[1]، وكانت تستقطب هذه العشائر من عائلات غير متقاربة، وتقوم الحكومة بتجميعها في مساحات محددة من الأراضي الخاضعة لها، وتمنحها حرية استغلالها مع إعفاءها من الضرائب، باستثناء ضريبة الزكاة [2].

وحتى تتمكن هذه العشائر من أداء مهامها على أكمل وجه خاصة في الحفاظ على أمن وسلامة سكان الإيالة، فإنها كانت تسكن في المناطق الاستراتيجية التي تسهل عملية مراقبة أكبر عدد من العامة، ولذلك كان للجيش الاحتياطي الذي يتكون من عشائر المخزن بشكل أساسي دورا هاما في عملية استتباب الأمن والاستقرار داخل الإيالة، وضمان طاعة السكان المحليين، والمساهمة في إخماد الفتن، والقضاء على الانتفاضات، أو الحركات المسلحة التي تستهدف الإطاحة بالسلطة الحاكمة في الجزائر[3]، كحركة الدرقاوي التي تزعمها عبد القادر بن الشيخ العربي الدرقاوي، وابن الأحرش التي قامت في أواخر القرن الثامن عشر بوهران وقسنطينة[4] وثورة تلمسان (1035 هـ –1625 م) التي قام بها أهالي تلمسان ضد جور الأتراك، وثورة ابن الصخري زعيم قبيلة الدواودة، التي هزت أركان النظام العثماني في شرق الجزائر ووسطها (1047 هـ –1637م)*، وقد منحت الإيالة لكل عشيرة كل ما تحتاجه من خيول وأسلحة حسب عدد فرسانها، وفي هذا المجال أفادتنا وثائق الأرشيف الوطني لمدينة باريس بحصول عشيرة زمالة الغربية بالبليدة عام 1824 م

---

[1] Esterhary, op cit P 266.

[2]. احمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 292

[3] Boudicourt L de la guerre et gouvernement d'Alger, Paris 1853, P 292

[4] ناصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص 258 (توزيع عشائر المخزن).

* حركة الدرقاوي هي من الثورات الدينية قادها أتباع الشيخ الدرقاوي قامت بوهران في عهد الباي محمد المقلش عام 1219 –1803، الرجوع إلى احمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني، ص 161.

* حركة ابن الأحرش قادها محمد بن الأحرش حيث ادعى الانتماء إلى الطريقة الدرقاوية وقد هددت حركته الوجود العثماني في قسنطينة. 1220 هـ –1804 م.

على أربعين جوادا وأربعين بندقية طويلة وأخرى قصيرة، ونفس العدد بالنسبة للسيوف والأسرجة[1]، وبحكم فلسفة الحكم عند العثمانيين كان على عشائر المخزن أن تلبي طلب الخدمة العسكرية متى وجه الأمر إليها بذلك[2] ويبقى فرسانها مجندين طيلة المدة التي تكون فيها الإيالة بحاجة إليهم، وكان على هذا الفارس أن يتدبر أموره بمفرده، أي يتحمل مصاريف حاجاته اليومية من الطعام والملبس دون الاستفادة من الحكومة الجزائرية، ويبقى على هذا الحال حتى ينهي خدمته[3]، ونظرا للدور الذي كان يؤديه الفارس المخزني استطاعت الإيالة الجزائرية أن تحافظ على أمنها الداخلي طيلة هذين القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأن تخمد حركات العصيان التي تعرضت لها بعض المقاطعات في فترات متقطعة خاصة في أواخر القرن الثامن عشر[4].

وقد اعتبر الجيش الاحتياطي من الدعائم الهامة التي أسس عليها العثمانيون نظام حكمهم في الإيالة الجزائرية، مثلها مثل الولايات العثمانية الأخرى، ونظرا لارتباط الجيش الاحتياطي بنظام الحكم واستمراره في الجزائر، فإن ولاتها كانوا يراعون أهمية تجنيد المتطوعين والاحتياطيين في المناطق التابعة للدولة العثمانية بآسيا، أوروبا، وجزائر البحر الأبيض المتوسط ، لقد أولى العثمانيون والجزائريون أهمية كبيرة للمتطوعين في الجيش، باعتبارهم يشكلون احتياطي يغذي الإيالة باستمرار، واستمرت ظاهرة التطوع خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، تشكل إحدى الروابط الأساسية مع الباب العالي، باعتبار أن عشائر المخزن كانت بالنسبة إليهم من الدعائم الأساسية التي تأسس عليها الحكم في الإيالة، وكان من غير الممكن أن يتم الاستغناء عن هذه الشريحة من الجيش.

---

[1] سجلات مدينة الجزائر، MI 15– 228 السجل 28، الورقة 10.

[2] أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي المصدر السابق، ص 59.

[3] Feraud, Charles ephemaire d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1785-1805 paris 1874, P 211 –212 –213 –214.

[4] الرجوع إلى مسلم عبد القادر، أنيس الغريب المسافر تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972 ص 72 –73.

ولقد ذكر لنا جيمس كاثكارت(James Cathcart) أن الإيالة الجزائرية عام 1796 كانت بحاجة ماسة إلى أعداد كثيرة من الجند الاحتياطيين خاصة وأنها كانت في هذه السنة في حالة حرب مع الدانمارك[1]، أي أن العلاقات بين البلدين قد تأزمت، وخلال هذه الأزمة أدركت الإيالة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى أهمية الانخراط في الجيش، ودوره في تدعيم المؤسسة العسكرية للإيالة، وإمكانياتها للتصدي لأي خطر خارجي، وقد شهدت هذه الفترة تدفق أعداد هائلة من الجند، ومن شتى الأرجاء التابعة للدولة العثمانية[2]، ولم تكن الإيالة الجزائرية والدولة العثمانية تدركان لوحدهما دور الجيش الاحتياطي، بل كانت دول أوروبا تدرك كذلك أهميته، لدرجة أنها كانت تهتم بجمع كل المعلومات الخاصة بالمؤسسة العسكرية العثمانية، وطبيعة النظام الذي تسير عليه، حتى أن الحكومة البريطانية قد طلبت من استنبول عدم إمداد إيالة الجزائر بالجند من منطقة الأناضول عام 1800، وكان الغرض من ذلك الضغط على الإيالة، حتى تضطر إلى إطلاق سراح المعتقلين الإنجليز الذين أسرهم رجال البحر الجزائريين، ثم إعلان الحرب على نابليون الذي كان قد احتل مصر عام 1798.والجدير بالذكر أن فرنسا قد سلكت نفس الأسلوب الذي انتهجته بريطانيا، حيث قام قنصلها "دوبواترانفيل Deboi) (Tranville بإقناع بلاده بالضغط على الإيالة، حتى تعيد لفرنسا امتيازاتها في مدينة القالة لاستثمار المرجان.

وحسب ما ورد في بعض الوثائق الفرنسية التي ذكرت بأن السيد سيدني سميث رئيس منظمة فرسان القديس يوحنا لمحاربة استرقاق الأوروبيين في الإيالات المغربية، الجزائر، طرابلس، وتونس، فقد طالب بممارسة دول أوروبا ضغطها على الدولة العثمانية، حتى توقف عملية إرسال الجند الاحتياطيين إلى إيالات البحر المتوسط، ومحاولة إبعاد الإيالة عن

[1] الأسير الأمريكي جيمس كاثكارت لينـدز (مـذكرات) تعريـب إسماعيـل العـربي، ديـوان المطبوعـات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 249 –252.

[2]Marcel Colombe contribution à l'étude de l'odjek in RA, 194, P 180.

تجنيد الشباب في الأناضول[1]، وعليه يمكن القول بأن الجند الذين كانوا ينخرطون في الجيش الاحتياطي كانوا يأتون من مناطق مختلفة تابعة للدولة العثمانية، وبدون مراعات الانتماءات العرقية، فكان المنخرطون في الجيش يونانيون، أكراد، فرس، تتار، وحتى أوروبيون، واعتمادا على ما ورد في دراسة مارسيل كلومب Marcel Colombe، فإن الجند المتطوعة في الجيش الاحتياطي قد بلغ عددهم في نهاية القرن الثامن عشر 8533 جنديا[2]، بيد أن القوائم التي قيدتها السجلات الإدارية لمدينة الجزائر قد أشارت إلى وجود 7980، أي باختلاف بسيط يقدر بـ 553 جندي[3]، ويبدوا أن هذه الإحصاءات هي الأقرب إلى الصحة، والصواب، وكان معدل الزيادة السنوية للجند الاحتياطي يصل إلى 163 جنديا فقط، وهذا ما يؤدي بنا إلى القول بان التجنيد قد بدأ يتدهور مع نهاية القرن، خاصة مع رياح الأزمات التي بدأت تعصف بالدولة العثمانية.

الخاتمة:

ذكرت المصادر الفرنسية أن الجزائر شهدت توافد الجند الإنكشارية منذ عام 927هـ /1520م، عندما قام السلطان العثماني ببعث أول دفعة من الجند والمتطوّعة الأتراك، من أجل تدعيم القوات العثمانية التي كان يقودها خير الدّين لحماية الجزائر من التّحرشات الصليبية الإسبانية، ولقد عرف هذا الجيش بأوجاق الجزائر.

لقد اعتبر الجيش الإنكشاري الدّعامة الأساس التي اعتمدها العثمانيون في تثبيت نظام حكمهم بالجزائر، ولذلك حرص الحكام والولاة على عملية التّجنيد وتجديد الفرق العسكرية من حين لآخر، حتى اصطبغت الإيالة الجزائرية بالصبغة العسكرية، التي كانت

[1] Archives consulaires français, MD Afrique, T 5, P 238.

[2] M. Colombe, op cit P 185.

[3] السجلات الإدارية لمدينة الجزائر 14 –Mi، السجل 13 الورقة 54 –55.

ملزمة بالحفاظ عليها، حتى تتمكن من التّصدي للحملات الشرسة، التي كانت تشنّها بعض الدّول الأوروبية خاصة في أواخر العهد العثماني.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد الشريف الزهار مذكرات تحقيق توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1980.

2. أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق المهدي البوعبدلي، مطبعة البعث قسنطينة، الجزائر، مارس 1973.

3. الأسير الأمريكي جيمس كاثكارت ليندز (مذكرات) تعريب إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

4. باريس أرشيف الجيش البري بوزارة الحربية Mr Algérie صندوق 314 المذكرة 26 وهي مذكرة تاريخية حول إيالة الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

5. عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1982، ج 13.

6. عبد العزيز محمد الشناوي: الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية 1980.

7. فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية تحقيق: إحسان حقي ط1، بيروت، دار النفائس، 1981، ص 371.

8. ليلى عبد اللطيف، الإدارة في مصر في عصر العثماني، عين شمس القاهرة 1975

9. محمد علي الأنسي الدرر اللامعات في منتجات اللغات قاموس عربي عثماني، بيروت، 1918.

10. مسلم عبد القادر، أنيس الغريب المسافر تحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

11. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي في للجزائر في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979.

12. ويليم شالر، مذكرات ويليم شالر1816–1864، تعريب أسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنّشر والتوزيع الجزائر 1982.

13. Burbruegger. A. Casernes des janissaires in RA 3/1858 –59
14. Boudicourt L de la guerre et gouvernement d'Alger, Paris 1853.
15. Deny Jean, les registres de solde, des janissaires d'alger in R.A. 61/1920.
16. D'hosson tableau général de l'empire ottoman, paris imprimerie des Monsieur T I 1787 .T II paris 1790 ; TI1820.
17. Esterhozy Wolsin de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger, Paris Charles. Cassetin, 1840
18. Féraud, Charles éphémère d'un secrétaire officiel sous la domination turque à Alger de 1785-1805 paris 1874.
19. Grammont -H- Histoire d'Alger sous la domination turque, Paris 1840.
20. Grassi, alfèo charte turque ou organisation rèligieuse, civile et militaire, de l'empire ottoman, paris, 1825 T 1.
21. Marcel Colombe contribution à l'étude de l'odjek in RA, 194.
22. Pananti philipo, relation d'un séjour à Alger, paris chez le normand 1820.
23. Ricaut-E-Histoire de l'empire ottoman, Paris Sébastien, 1670.
24. Show (Dr) Voyage, dans la régence d'Alger 2éme édition Tunis 1980.
25. Thortan, Th, Etat actuelle de la Turquie, traduit de l'anglais Paris 1812 T. I.II
26. Venture de paradis Tunis et Alger au 18éme siècle mémoire et observation rassemblés par joseph coq
27. paris sindbad 1983.